فينبغي ان يخمس وجد الاول ام لا وجد الاثنان ام لا لقولنا الغنيمة عند الحرب هو المأخوذ قهرا وغلبة
وما اخذه اللص سرقة وما اخذه الواحد او الاثنان جهرا حلسه فلا يدخل تحت الغنيمة وكما
يقال لذلك نقض قولكم بما لو منعهم دخولها فاخذوا واحيث يخمس ما اخذوا وانما يأذن الامام
لانا نقول لا نسلم لوجود المنعة هذا لو دخل الواحد او الاثنان باذن الامام
فيه روايتان والمشهور انه يخمس والمشهور من روايته ما ذكرنا من السير الكبير والصغير و
الرواية الاخرى رواية البرامكة ذكرها الناطفي في الاجناس وقال في البرامكة مسلم
اعاد وحده في دار الحرب فان خرج به باذن الامام او بغير اذنه لا يخمس فيما اصاب من
اهل الحرب وكذلك الاثنان والثلاثة وان كانت سرية تخمس فيما اصابوا باذن الامام خرجوا
او بغير اذنه والسرية تسعة هكذا نقل الناطفي عن كتاب الحج لابن الشجاع وكان ابو حنيفة
يقول اذا دخل الرجل وحده نفع وكسكر في ارض الكفر للمسلمين لا يخمس فما اخذه حتى
يصير تسعة فاذا بلغ ذلك فهم سرية واحترزنا بلفظ الحج لا الاستئناء بدليل قولنا فاتوا
ويجوز عود الضمير الى المحطوط والمحطوط عليه وان كان الحط يلفظ او كما في قولك لغريمك
ان يكون حنيفا او فقيرا فالله اولى بهما واي الاسداد بكسر الهمزة اي بالاعانة واصار
كالمنعة اي صار الامام كالمنعة لهم حيث اذن لهم واو ان دخل جماعة لها منعة فاخذوا
شيئا يخمس وان لم يأذن لهم الامام هذا لفظ القدوري في مختصره وهو ينص على قيد المنعة
واشار في البرامكة وفي كتاب الحج لابن شجاع الى المنعة وقد سوى الفقهاء انما يخمس
المأخوذ بالمنعة لقولهم تحكما ظنيا من غير الاية وهذا داخل تحت الاية لكونه ما توجفوا
بالقهر والغلبة ولانه ما خوذ بظهر المسلمين لما ان نصرتهم تجب على الامام لئلا يلزم
ظهور ضعف المسلمين بخلاف دخول الواحد وما شبهه قال في السير الكبير لو خرج قوم
لا منعة لهم باذن الامام وقوم لهم منعة وقد صاروا غنائم قبل ان يلتقوا الحرب وبعد ما
يلتقوا الحرب فانه يخمس جميع ما صابوا الفريقان ولو التقى الفريقان بحيث لم يصبروا لهم بمنعة
نصف للذين دخلوا باذن الامام ويخمس ونصف للذين دخلوا بغير اذن الامام ولا يخمس
واخذ لهم لقوله اخذ الرجل اخذا من للاوخذ لانا اذا تركنا سوقه واهله وهن المسلمين
اي في خذلانهم فيجعل المسلمين والوهن بسكون الهاء مصدر قولهم وهن يهن بالفتح
وهن يوهن من باب علم فصل في التنفيل لما كان التنفيل مما يتعلق بالغنيمة

ذكره

ذكره بعد ذكر الغنائم يقال نفل السلطان فلانا اذا اعطاه سلب قتيل قتله ونفله نفلا
ونفلة تنفيلا لمعنيان فصيحتان كذا قال ابن دريد والنفل بفتحتين الغنيمة وجمعه
انفال منه قوله تعالى يسألونك عن الانفال ان تقوى ربنا خيرا نفل وباذن الله ربي وجل قال ولا اعلم
بأن يتنفل الامام في حال القتال وعرضوا به على القتال فقوله من قتل قتيلا فله سلبه او
يقول للسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس اي قال القدوري في مختصره ولغانم قوم فيقول
نفسه وما قبله واما قبله يقوم في حال القتال لان التنفيل انما يصح عندنا اذا كان قبل الاحاطة
وعند الاوزاعي يصح بعد الاحاطة في حق السلب للقاتل كذا ذكر في السير الكبير اعلم ان السلب
لا يخمس اذا نفل الامام مطلقا بان قال من قتل قتيلا فله سلبه او قال من اخذ شيئا فهو له
او قال لسرية ما اصبتم فهو لكم عند الربع او الخمس قوم الخمس او بعد الخمس يخمس ويعطى
قوله جعلت لكم الربع بعد الخمس اي ربع ما اصبتم بعد رفع خمسه ثم الاصل في جواز التنفيل
قوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال والتحريض التنفيل ثم حرض عليه ثم اجاز وذلك ان اهل
الشجاعة ربما طردوا بانفسهم وبظهر الجلادة رغبة في السلب فتنكسر شوكة الكفار وفيه
مصلحة المسلمين واصله ما كان جايزا وحديث البخاري وغيره مسندا الى قتادة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل قتيلا فله كذا وكذا ومن اسر اسيرا فله كذا وكذا وقوله
عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا تسمية النبي باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون واخ قد يكون التنفيل جائزا كما ذكر وقد يكون بغيره واحترز
هذا بسبيل التعريض بمعنى ان التنفيل كما يكون بما ذكر في مختصر القدوري وهو التنفيل بالسلب
والتنفيل بالربع بعد الخمس يكون بغيره ايضا ولا يحصر جائزا كما ذكر ثم قيل يجوز بغير ما يقول
جعلت لكم النصف بعد الخمس مثلا او يقول ما اصبتم فهو لكم الا ان الاحوط ان لا يفعل بجميع
المأخوذ لانه قبله قطع حق الباقين من الغزاة ومع هذا لو فعل جاز لما رأى فيه من
المصلحة قال بعض الشارحين اراد بقوله وقد يكون بغيره غير الذهب والفضة وفيه نظر
لانه داخل تحت ما ذكر في مختصر القدوري لان السلب يشمل ما وسط القتيل من الذهب
والفضة نعم يكون الذهب والفضة غير ما ذكر في المختصر والسرية هنا دقيل بتسعة
الامام طليعة لا يحصرون بأربعة كما قال الحسن بذلك وهذا قال محمد في
السير الكبير افضل ما يبعث في السرية اثناه ثلاثة ولو بعث بما دونه جاز ثم اعلم ان